مجلّة اللّغة العربيّة المجلّد: 22 العدد: 50 السّنة: الثّلاثيّ الثّاني 2020 ص: 367 - 404

تداوليّات المصطلحات اللسانيّة والنقديّة في أقسام اللغة العربيّة وآدابها دراسة في التصوّر والإسقاط.

Pragmatics of Linguistics and Criticism Terminology at The departements of Arabic language and literature A study and perception and implementation

أ.د مختار عبد القادر لـــزعر ♣

د. عبد الله بن حمود الفوزان ♠

تاريخ الإرسال: 17 07 2019 تاريخ القبول: 19 11 2019

الملخّص: دور فلك هذا المقال العلمي حول الإطار العام للمصطلح اللساني والنّقدي من منظور التّصوّر اللساني التّداولي مقيّدا في واقع أقسام اللغة العربيّة وآدابها من حيث ما يقدّم لطلبة القسم من مادّة معرفيّة ومنهجيّة وإجرائيّة تخص المصطلحين: اللساني والنّقدي؛ الشّيء الذي جعل الباحثان يتوقفان عند أهم الطّرق والإجراءات في تقديم هذين المصطلحين بما لهما وما عليهما من جهة ما تقتضيه طبيعة التّصوّر التّعليمي البيداغوجي. على أنّ الباحثين حاولا أن يتتبعا أهم العراقيل والصّعوبات التي جعلت غالبيّة طلبة أقسام اللغة العربيّة ينفرون من مادّة اللسانيات والنّقد بحكم أنّهما يحتويان على تصوّر معرفي يغلب عليه طابع التّجريد لا التّقييد، وهو زعم لا يتماشى مع منطق الصّواب المعرفي والمنهجي.

♣ جامعة القصيم .المملكة العربية السعودية، lazar_aekmokhtar@yahoo.com

♠جامعة القصيم .المملكة العربية السعودية

الملخّص باللغة الإنجليزيّة:

Abstract: This scientific article revolves around linguistic and critical terminology from a pragmatic perspective. It aims at revealing how the two concepts are presented to students of Arabic language and literature departments in terms of knowledge and methodology. This research work, also attempts at demonstrating the major obstacles and difficulties most students of Arabic language and literature departments face and analyses the reasons why they avoid studying linguistics or criticism mainly because they contain predominantly abstract rather than concrete terminology.

شكاليّة المصطلح وأزمة الإشكال: المصطلحات مفاتيح العلوم. قد تكون هذه المقولة قديمة قدم ذلكم التّلازم بين الوجود الإنساني والوجود المعرفي، لكنّها تظل وستبقى الإطار المرجعي الذي يمثّل الوصف القائم بين التّصوّر والمعرفة؛ هذان الإطاران يمثّلان ديمومة مستمرة على مدى استمرار تلكم المفاتيح الملازمة لعالم المصطلحات.

لقد ظلّت إشكاليّة المصطلح مرتبطة ومتلازمة مع ما يجري داخل الواقع الاجتماعي؛ بحكم أنّ حركيّة المصطلح من حيث التّصوّر والاتفاق ومن ثم الاستعمال مرتبطة في الأصل بما هو قائم في المجتمع من حقائق معرفيّة واجتماعيّة ونفسيّة وهلم جرا [1]؛ الشّيء الذي جعل المصطلح لا ينزاح عن الظّرفيّة التي ظلّت تلازمه في سيرورته المعرفيّة والمنهجيّة، وعليه فإنّ المصطلح"...يثبت أو ينتفي (أو تتحوّل وظيفته) باعتبار الظّرف، وأنّ المرحليّة ملمح يميّز حياة المصطلح في كثير من الأحيان"[2].

واللافت للانتباه أنّ القول بأزمة المصطلح في الدّراسات النّقديّة، إنّما يرجع إلى الفعل التّرجمي ذاته؛ على أساس أنّ التّعامل مع المصطلح في بيئته الأصل لا

يتمّ إلاّ عبر ما تمليه التّرجمة؛ الأمر الذي جعل المهتمّين في مجال التّرجمة أن يوصوا القائمين في مجال المصطلحيّة أن يتوخوا بدرجة عاليّة ضبط وسائل التّوليد اللغوي (Néologie)، وكذا التّطويع(Modulation)القائمتين على نقل المصطلح من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف. وبين هاتين العمليتين يحاول المترجم بكل قوّاه تجسيد عمليّة وسطيّة تتعلّق ببعد معاني الألفاظ وما تنماز به من خلفيّة معرفيّة؛ فيلتجئ مباشرة إلى التّرجمة الحرفيّة(Littérale Traduction) والتّرجمة الحرّة (Traduction Oblique) ؛وهو ما يؤهّله سلفا أن يحقق ما يسمّى بمبدأ التّكافؤ أو المعادل التّرجمي (Equivalence)[3].

مثل هذا التّصوّر –للأسف الشّديد- لم يراع من لدن المشتغلين في مجال المصطلحيّة؛ إذ أصبحت كلّ جهة من جهات المؤسّسات والهيئات العربيّة تتعامل مع واقع المصطلح وفق ما تراه هي، وما تخرّجه من أحكام مفاهيميّة ومصطلحيّة يخدم واقعها الذي تعيشه فقط؛ فكثرت الاختلافات والتّخريجات والتّأويلات والأحكام للمصطلح الواحد ؛ فغابت وابتعدت تلكم الشّموليّة الملازمة للجهات الثّلاث الأساسيّة والضّروريّة في المصطلح وهي: السّعة والكليّة والشّموليّة؛ الأمر الذي جعل إدريس هاني يصرّح قائلا "لتفادي الالتّباس في المصطلح نفضّل في البناء الصّناعي للمفاهيم الإبقاء عليها مع ضبطها من حيث الوزن العربي قصد إدماجها في النّظام الصّوتي العربي. لكن ولكي تظلّ حمولتها المفهوميّة تؤدّي وظيفتها العلميّة يجب الإبقاء عليها كما هي. والقيمة العلميّة لهذا الاختيار هو أنّ الإبقاء على المصطلح كما هو يمنحنا نحن فرصة الاقتراب الدّائم من أبعاده المفهوميّة كما يمنحه الرّقابة الكاملة على أن لا ننزل به إلى حدّ المتداول في عرفنا اللغوي الطّبيعي ممّا يؤدّي إلى تحريف المعنى وهدم الصّناعة المفهوميّة. وعليه فالمفاهيم تفقد سلطتها وشرعيتها إذا ما أفرغت من شحنتها التّداوليّة التي تفسّر قيمتها المعرفيّة"[4].

إنّ الإشكال النّاجم عن ترجمة النّصوص والمصطلحات على اختلاف مجالاتها النّقديّة واللسانيّة وغيرها من جهة، وطرائق صياغة التّصوّر المصطلحاتي بشروطه وقواعده من جهة أخرى، إنّما مردّه إلى سوء الفهم للمرجعيّة المعرفيّة والمنهجيّة التي يرتكز عليها كل من المصطلح وحقل التّرجمة، وهو ما حدا به أن يصف هذا النّوع من التّصوّر بأنّه بهرج خادع ومهزلة كاملة[5].

ولكي نكون موضوعيين علميين فيما نقدّمه تجاه إشكاليّة المصطلح في تلازمها مع شموليّة المفهوم، نرى أنّه من الضّروري أن ننزل هذا التّصوّر المجرّد المتعلّق بالكتابات اللسانيّة، سواء أكانت مترجمة (عن طريق فعل النّقل) أم عربيّة(عن طريق التّصوّر الانفرادي أو الاجتهادي)، إلى أرض الواقع لننظر إلى أهم التّصوّرات الفكريّة والفلسفيّة التي حاول غالبيّة المفكرين العرب أن يتعاملوا عن طريقها مع هذا الزّخم المعرفي والفكري والفلسفي القائم في حقل اللسانيات مفهوما ومنهجا وإجراء؛ الأمر الذي جعلنا نكتشف أنّ هناك أحكاما مسبقة من قبل بعض المشتغلين في مجال الدّراسات اللسانيّة- إلا من رحم ربّك- ؛حيث راح البعض يوجّه أصابع الاتهام إلى التّصوّر العربي؛ بحكم أنّ غالبيّة الكتابات العربيّة المنسوبة لحقل اللسانيات هي في أصلها نقل وتبنٍ وتقليد واعتقاد للفكر اللساني الغربي، وليست هناك أيّة مرجعيّة فكريّة معرفيّة فلسفيّة اجتماعيّة نفسيّة امتاز بها القدامى حتى تدرج فيما يمكن الإطلاق عليه بالكتابات اللسانيّة العربيّة.

هذا ما تعلّق بالإطار التّنظيري فيما يخص ما خلفته التّرجمات العربيّة تجاه واقع التّصوّر اللساني الغربي. أمّا ما تعلّق بالمنهج فإنّنا سنعتمد في هذه الدّراسة على وصف أهم الظّواهر التي يقدّم فيها التّصوّر اللساني والنّقدي من جهة المفاهيم والمصطلحات والإجراءات من قبل أساتذة اللغة العربيّة وآدابها، ثم بعدها نعقب على هذا الإطار الوصفي بما يتمشى مع السّياق الوظيفي الذي يتمشى مع طبيعة عتبة عنوان المقال فالمنهج في هذه الدّراسة يأخذ شيئا من الوصف

وشيئا من الوظيفة التي ينبغي أن توظّف في سياقها البيداغوجي التّعليمي في غالبيّة أقسام اللغة العربيّة وآدابها.

ولعلّ تأكيدنا على هذا النّوع من المنهج إنّما يفسّره واقع المادة المعرفيّة التي تقدّم إلى طلبة أقسام اللغة العربيّة وآدابها؛ بحكم أنّها تأخذ جانبا من التّصوّر اللساني النّسقي وجانبا أيضا من التّصوّر النّقدي؛ هذان الجانبان يستدعيان حتما منهجا وصفيا ووظيفيا لعلّه يكون قادرا على حلّ إشكال كيفيّة تقديم المصطلحين: اللساني والنّقدي إلى الطّلبة، سواء على مستوى التّصوّر أم المنهج أم الطّريقة، مراعين في ذلك تمشي هذا المنهج مع ما تقتضيه طبيعة عتبة عنوان المقال.

الكتابات اللسانيّة ما لها وما عليها: إنّ أهم ما وجّه إلى الكتابات اللسانيّة من أحكام معرفيّة يمكن تقسيمه إلى اتجاهين اثنين: اتجاه يرى أنّه لا علاقة بين ما هو قائم في الدّراسات اللسانيّة الغربيّة وما توقف عنده القدامى في مصنفاتهم بعبارة أدق حقل اللسانيات من منظور هذا الاتجاه هو ذلكم "... المجهول الذي يثير فينا ريْبا وشكا، وتوجّسا وخوفا، أكثر ممّا يثير فينا نزعة- ولو فضوليّة- لمعرفة موقفنا من واقع الثّقافة، والعلم، والمعرفة في العالم"[6]. واتجاه آخر يذهب إلى أنّ هناك تقاربا وتمايزا بين التّصوّر اللساني الغربي والعربي؛ ذلك أنّه رغم "ما وصل إلينا من دراسات في اللسان العربي، وقوامة هذه الدّراسات، وإيفائها بما يحتاجه البحث المعاصر من معرفة، وفهم، وإدراك لما كانت عليه، وما التّ إليه الدّراسة اللغويّة الحديثة- لاسيّما الأوروبيّة- ينبغي لها أن تكون بمنأى عن أن يقحمها الباحثون العرب في تلك المآزق والمجاهل التي لا تخرج منها إلاّ بتناحرات وتناقضات مذهبيّة، ليست العربيّة بحاجة إليها، ولا هي بماتّة بصلة إليها، فكيان العربيّة وشخصيتها، وأصولها، وضوابطها، ونصوصها الأصليّة وآثارها الواصلة إلينا، قد اكتسبت درجة الاكتفاء الذّاتي، وحملت معها عناصر بقائها وديمومتها واستمرار قوّتها، وسرّ حيويتها وحركتها وإنعاشها، ببقاء

كتاب الله العزيز وبهذا التّراث العظيم الواصل إلى أبنائها مدونا ومحفوظا ومدروسا، مكوّنا زادا ثرّا ومَعينا لا ينضب، يستمد منه أبناؤها ما هم بحاجة إليه من التّغذيّة والتّوعيّة والتّثقيف"[7].

غير أنّ اللافت للنظر أنّ كثيرا من اللسانيين العرب –إلاّ ماندر- يزعمون في كثير من كتاباتهم أنّهم بحق أدركوا الإطار المفاهيمي والمصطلحاتي الذي نشأت في رحابه تلكم المصطلحات اللسانيّة الغربيّة، التي هي عبارة عن حقائق تحكمها مجموعة من المسلمات؛ اجتماعيّة نفسيّة عقائديّة فكريّة فلسفيّة ولغويّة وهلم جرا؛ الشّيء الذي أدى فيما بعد إلى ارتباك واسع في كثير من الحقائق المعرفيّة والمنهجيّة الملازمة لكثير من الإطلاقات الغربيّة لم تجد انسجاما ولا ترابطا مع التّصوّرات القائمة في الموروث اللساني العربي؛ وهو ما جعل أحد الباحثين اللسانيين يقرّ بصريح العبارة قائلا"... لا يمكننا- نحن العرب- معرفة هذا العلم الجديد إلاّ من خلال نافذة اللغات الأجنبيّة الإنكليزيّة أو الفرنسيّة؛ ذلك أنّه للحق والتّاريخ، وإنصافا للعلم والعلماء، لا يمكننا إلاّ أن نعترف بأنّ اللسانيات الحديثة هي محض العقليّة الغربيّة التي أنتجتها"[8]. بل أبعد من ذلك أنّ بين التّصوّر اللساني الغربي والعربي بعد المشرقين؛ على أساس أنّ الزّاد المعرفي الغربي اللساني عبارة عن"... بحث أوجدته ظروف اللغات الأوربيّة التي تختلف في انتماءاتها وتكوينها وبيئاتها وشعوبها المتكلّمة بها وتاريخها عن العربيّة وظروفها، اختلافا كبيرا، يجعلنا في موقف رافض لكلّ ما يراد من الباحثين المعاصرين العرب أن يسلكوه، أو يتعاملوا به مع العربيّة "[9]

إنّه الزّعم من لدن هذا الكاتب وغيره كثر الذين يقرون بصريح العبارة بمبدأ التّفاوت والتّباعد (Principe de différentiation et de distanciation) بين التّصوّر اللساني الغربي والعربي، وأنّ المحاولات العربيّة التي أرادت تبيان أهم الأطر المفاهيميّة والمنهجيّة التي يمتاز بها التّصوّر اللساني العربي عن طريق الفعل التّرجمي، هي عبارة عن غلو محموم لم يتجاوز حدود التّأثر بالفكر

اللساني الغربي؛ تصوّرا ومنهجا وطريقة يشير الباحث العبيدي إلى هذه الحقيقة قائلا"... ولعلني لا أبالغ إذا قلت: إنّ ثمة غلوا محموما ينهد به من المغرمين بالبحث الالسّني الأوروبي في هذا القرن، يهدف إلى الانصراف عن البحث العربي الأصيل إلى الالسّنيّة الحديثة، ولاسيّما المعنيين بالعربيّة، ممن تعلموا شيئا عند الغربيين، أو اطّلعوا على ما جاءت به التّرجمات من كتب البحث اللساني في فرنسا وغيرها من أقطار أوروبا بعد دي سوسير، وهو بحث مقحم على العربيّة، بعيد عن أنفاسها وخصائصها، وإدخال أهلها في ميدان غير مناسب لها، ولا متلائم مع طبيعتها، في الوقت الذي كانت الدّراسات العربيّة الأصيلة قد آتت أكلها، وخدمت الحرف العربي خدمة لا مثيل لها وأبرزت خصائص هذه اللغة إبرازا متكاملا، لا يحتاج معه أبناؤها إلى مزيد من المداخلات والتّعقيدات التي يتّسم بها البحث الأوروبي الحديث"[10].

ولقد نتج عن هذا النّوع من الحقيقة المتفاوتة بين التّصوّرين: الغربي والعربي ما سمّي لدى أهل الاختصاص بأزمة المصطلح؛ على أساس أنّ المصطلحات- على حد تعبير المسدّي - من حيث هي إطلاقات مفاهيميّة سواء على جهة الإفراد أم التّركيب قد استقر مستواها الدّلالي عن طريق مبدأ الاستخدام ممّا أهّلها المقام أن تكتسب وجودها الشّرعي المعرفي في بيئتها الأصل، ممّا يقتضي التّعامل معها مراعاة أهم الأسيقة الاجتماعيّة والنّفسيّة والدّينيّة والفلسفيّة والفكريّة التي نشأت في رحابها؛ فيتحقّق بها وضوحها ومن ثم اطّرادها السّاري مع شرعيّة الاستعمال[11]؛ وهو ما جعل التّصوّر العربي نتيجة هذا التّمايز الذي اكتسبه المصطلح في بيئته الغربيّة، أن يتناوله بالدّراسة والاطلاع وإدراك تلكم الحدود التي يدل عليها عن طريق فعل التّرجمة؛ فالتّزم التّصوّر العربي في الغالب بالإطار التّعليمي القائم على شرط التّقريب بين المادّة المعرفيّة[12] لا التّصوّرات العقليّة والخلفيات المرجعيّة والأحكام المعرفيّة.

على هذا القصد القائم في هذا النّوع من النّقل عن طريق فعل التّرجمة فيما امتاز به التّصوّر اللسانياتي الغربي من المصطلحات والمفاهيم، تنوّعت تلكم المقابلات التي اتخذها التّصوّر العربي ذريعة للكشف عن أهمّيّة الأسيقة التي يلتقي فيها الفكر الغربي مع العربي؛ فتولد عن طريق سياق محابس النّظريات اللسانيّة الغربيّة عدة تقاطعات لا تسمن ولا تغني من جوع، وفق ما يستوجبه ضابط التّقاطع المعرفي والفلسفي والفكري الصّحيح؛ فمرة تجد الفكر العربي يقرّ ببنيويّة التّصوّر(dune Conception Structural) والاتجاه فيما له علاقة ببعض القضايا الموجودة في التّصوّر اللساني العربي، ومرة أخرى بتوليديّة وتحويليّة تشومسكي للتّصور العربي في بعض سياقاته، وأخرى بتداوليات السّياق الوظائفي (pragmatique dune contexte fonctionnal) لبعض القضايا متناثرة هنا وهناك في ما أشار إليه القدامى(13).

غير أنّه من باب أولى أن ننبه إلى أنّ أهم الأسباب التي جعلت غالبيّة المصطلحات اللسانيّة وكذا النّقديّة في الكتابات اللسانيّة العربيّة لم تستقر على حال ولم تسر على شاكلة واحدة، إنّما مردّه إلى عدم الوعي العميق بالإطار التّاريخي والاجتماعي والنّفسي والفلسفي والفكري وغيرها الذي نشأت في رحابه المصطلحات اللسانيّة والنّقديّة الغربيّة، ممّا جعل فعل النّقل(le transfer) يحتوي على بعض المبهمات والاعتراضات والتّعارضات في التّصوّر والمنهج والوظيفة.

ولئن كان هذا حال وضع تلقي إشكاليّة المصطلحات اللسانيّة والنّقديّة الغربيّة في واقع الكتابات اللسانيّة العربيّة يسير على خطى تحتاج إلى وعي عميق وفلسفة واسعة للمرجعيّة التي قام عن طريقها الفكر اللساني الغربي؛ فإنّ الحديث عن بعض الكتابات اللسانيّة العربيّة التي لها منزلة خاصّة ومتميّزة عند كثير ممّن راحوا يقتفون آثارها بغير هدى وبصيرة ممّا يستدعيه الواقع المعرفي والوجودي والكوني للتّراث على ضربيه العربي والغربي، ليعد بحق الطّامة

الكبرى التي جعلت كثيرا من الأقلام العربيّة- إلاّ ممّن استثناهم لطف الله- تأخذ وتربط وتستنبط وتستنتج وتبني وتصدر أحكاما باتخاذها هذه الكتابات اللسانيّة لنفسها؛ قدوة ومنهجا.

لا جرم أنّ الحديث عن الكتابات اللسانيّة المترجمة ترجمة عربيّة في السّاحة العلميّة والمعرفيّة في غالبيّة المؤسّسات الجامعيّة العربيّة كثيرة ومتنوّعة. لكن تمشيا مع ما تقتضيه طبيعة عتبة عنوان المقال، نرى أنّه من اللازم أن نشير إلى أهم الكتابات اللسانيّة العربيّة التي حاولت أن تتعامل مع الزّخم المعرفي الغربي عن طريق الفعل التّرجمي، الذي استطاع بحق أن يخلّف لنا رصيدا لسانيا عربيا لا يستهان به ألبتة، محاولين أن نختار السّياقات المعرفيّة والمنهجيّة التي عن طريقها يمكن استثمار أهم هذه النّظريات في تدريسها لطلبة أقسام اللغة العربيّة؛ تصوّرا ومنهجا وإسقاطا، وذلك في إطار ما يخدم الطّالب من تقريب وتسهيل هذا التّصوّر اللساني والنّقدي المجرّد إلى أرض الواقع.

من هذا المنطلق وجدتنا تبعا لهذا النّوع من الإسقاط مضطرين أن نقسّم هذا المنجز الفكري والفلسفي والمعرفي للتّصوّر اللساني الغربي المترجم إلى العربيّة إلى قسمين اثنين: قسم يتعلّق بالتّصوّر اللساني، وقسم ينصب أساسا حول المصطلحات النّقديّة، ثم بعدها ننظر إلى واقع هذه المصطلحات من جهة التّلقي والإدراك بالنّسبة لطلبة أقسام اللغة العربيّة التي اتخذنا بعض المؤسّسات الجامعيّة في المملكة العربيّة السّعوديّة نموذجا لذلك بحكم أنّنا ندرس فيها منذ سنوات[14].

أوّلا: في مجال اللسانيات العامّة: إنّ أدنى تأمل فيما أنجزه الفكر العربي في مجال اللسانيات العامّة يجعل المتخصّص يدرك أنّه قد حوى على عدد كثير من التّأليفات في هذا النّوع من الحقل المعرفي الذي يعدّ الحجر الأساس للحقول المعرفيّة التي انبثقت عنه فيما بعد. وعليه لا مانع من ذكر أهم المنجزات التي أنجزت في هذا الإطار على اختلاف البلدان العربيّة التي تمّ فيها هذا الإنجاز

وهي على النّحو الآتي: مباحث في اللسانيات؛ لأحمد حساني، ومبادئ في اللسانيات خولة الإبراهيمي، واللسانيات وأسسها المعرفيّة لعبد السّلام المسدي ومبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة لكاترين فوك وبياري قوفيك، المترجم: د المنصف عاشور، والمصطلحات المفاتيح في اللسانيات لماري نوال غاري بريور المترجم: د عبد القادر فهيم الشّيباني، واللسانيات العامّة واللسانيات العربيّة. لعبد العزيز حليلي، ولسانيات النّص؛ مدخل إلى انسجام الخطاب لمحمّد خطابي، واللسانيات والدّلالة (الكلمة). لمنذر عياشي، وبحوث لسانيّة؛ بين نحو اللسان ونحو الفكر، لنعيم علويّة، وقضايا السّنيّة تطبيقيّة، لميشال زكريا واللسانيات التّطبيقيّة د صالح بلعيد، والتّواصل اللساني والشّعريّة؛ مقاربة تحليليّة لنظريّة رومان جاكبسون للطّاهر بومزبر، ومدخل لفهم اللسانيات لرومان مارتين ترجمة: د عبد القادر المهيري، المراجعة: د الطّيب البكّوش والالسّنيّة التّوليديّة والتّحويليّة، لميشال زكريا، وفي اللسانيات العامة؛ تاريخها طبيعتها، موضوعها مفهومها. لمصطفى غلفان وهلم جرا.

تعقيب وتوجيه: إنّ أهم ما تناولته هذه الدّراسات السّالفة الذّكر في مجال الدّراسات اللسانيّة يكمن في النّقاط الآتيّة:

- الإشارة إلى أهم الإرهاصات الأوليّة التي نشأ عن طريقها الدّرس اللساني وهي: المرحلة الهنديّة، المرحلة اليونانيّة، والمرحلة الاكتشافيّة، ومرحلة النّشوء والارتقاء.
- الإشارة إلى ما سمّي بمرحلة تطوّر الدّرس اللساني وهي: مرحلة النّحو ومرحلة الفيلولوجيا، ومرحلة الفيلولوجيا المقارنة.
- الإشارة إلى ما سمّي بالمنهج الوصفي وتفرعاته الاستعماليّة تبعا للظّواهر اللغويّة المختلفة.
- الإشارة إلى تلكم النّظريّة التي قام عليها التّصوّر اللساني الغربي وهي النّسقيّة (Syntagmatisme).

- الإشارة إلى ما سمّي بالثّنائيات اللسانيّة(Binaires/على حسب سوسيرDichotomie على حسب بنفونست (Benveniste) والتي جعلت كل الكتب اللسانيّة المترجمة تنصاع إلى مفهوم الثّنائيّة على نيّة التّقابل(correspondance)؛ فالدّال يقابله المدلول، والسّاكروني أو التّزامني (Synchronique –Diachronique) يقابله الدّياكروني أو التّعاقبي التّاريخي وهلم جرّا. وتوقف التّصوّر العربي من جهة الكتابات اللسانيّة العربيّة عند هذا الحد وراح يسقط تصوّر هذه الثّنائيات اللسانيّة الغربيّة على التّصوّر اللساني العربي.
- الإشارة إلى ما سمّي بالمدارس اللسانيّة التي اختلفت باختلاف مبدأ التّعامل والهدف.
- الإشارة إلى ما سمّي بالاتجاهات اللسانيّة المعاصرة (les courants linguistiques modernes) كالتّوزيعيّة والتّوليديّة وهلم جرا.

هذه هي أهم المفاهيم والمصلحات التي تناولتها غالبيّة الكتابات اللسانيّة مترجمة وعربيّة المشار إليها آنفا، وهي على الرّغم من اختلاف في الإطلاقات والتّسميات إلاّ أنّها حاولت بالقدر المستطاع أنّ أقرّب للقارئ العربي المبتدئ أهم المرجعيات المعرفيّة والمنهجيّة والإجرائيّة التي انبنى عليها التّصوّر اللساني الغربي.

ثانيا: المصطلح اللساني النّقدي؛ ما له وما عليه: إنّ اللغة التي أُلهمها الوجود الإنساني منذ الأزل هي مبدأ حركة الفكر الإنساني، الذي بمقتضاه جُعل الإنسان بطبعه وفطرته متعلّما ومعلّما. هو شأن اللغة بمفهومها الشّامل الواسع منظورا إليها في رحاب ذلكم الاصطفاء الرّباني للوجود الإنساني وجعله خليفة في الأرض له فيها سلطان وتصرّف في أحوالها [15]؛ تماما ما أدى باللغة في تلازمها مع الإنسان أن تسير وفق هذه الشّموليّة الاستغراقيّة.

إنّ طبيعة المفهوم ذو جهة موسوعيّة زئبقيّة لا يستقر على حال ولا يسير وفق شاكلة واحدة، بل هو سار مع ما هو مبثوث في العالم، وهي نظرة جعلت المفهوم يحقّق نوعا من التّنسيق مع تلكم النّظرة الشّموليّة التي يأخذها العالم، سواء على جهة التّصوّر أم الإطار المعرفي؛ هاتان الحقيقتان كفيلتان لجعل المفهوم يوصف بصفة العالميّة، وهي الصّفة التي لا نجدها مجسّدة بطابع شرعي معرفي ومنهجي في غالبيّة السّياقات المعرفيّة التي تنتمي إليها المؤسّسات اللغويّة العربيّة وهذا الأمر –في اعتقادنا- راجع إلى عدة أسباب لعل من أهمّها أثرا ما يأتي:

- لم يتخلّص الفكر العربي من فكرة وقفيّة اللغة وقدسيتها؛
- قوالب الفكر العربي لا تزال متأثّرة ببنيّة اللغة العربيّة التي تنتقل من المحسوس إلى المجرّد، فراحت تؤول كلّ مجرّد بما هو محسوس لديها، والدّليل أنّ جل المصطلحات الغربيّة المترجمة لم تستطع الهجرة من حقولها المعرفيّة، إلاّ ما انتقل منها من المجرّد إلى المحسوس؛
- التّرجمة من لغات مختلفة أدّت إلى الاصطدام بهذه الثّنائيّة، بحيث صار كلّ عربي يرفض ترجمة أخيه ما لم تتوافق واستيعابه "الحسي" للمفهوم؛
- التّعدديّة المعرفيّة، أو تقاطع المعارف (pluridisciplinarité) الذي يشهده العالم اليوم، لم يتحقّق في الفكر العربي إلاّ داخل النّسق، ولم يستطع التّكامل مع الأنساق الخارجيّة الأخرى.

إذا كان الأمر كذلك- والحال هذه- ؛ فإنّ أهم تساؤل سياقي ينبغي التّوقف عنده؛ هو كيف تُوضع المفاهيم والمصطلحات لغالبيّة المؤسّسات الجامعيّة اللغويّة بطريقة يصبح فيها متاحا لذوي أهل الاختصاص الذين ينتمون إلى هذه المؤسّسات تقديم مساهمة حقيقية في مجال العلوم الإنسانيّة عامّة والمصطلحيّة على وجه أخص؟.

يبدو من الواضح أكثر فأكثر؛ أنّه لم تهتم غالبيّة المؤسّسات الجامعيّة اللغويّة في الوطن العربي- إلاّ من رحم ربّك- بشكل كاف بالبعد الاجتماعي

والثّقافي والنّفسي والتّاريخي والفلسفي للنّشاط اللغوي الإنساني؛ ذلك أنّ قولنا بهذا النّشاط ينبغي أن نتعامل معه وفق تعدديّة لسانيّة، والتي تعدّ بحق جوهريّة على حد تعبير النّاقد الغربي باختين (Bakhtine)[16].غير أنّ هذه التّعدديّة التي نريدها في هذا المقام بالذّات هي تلكم التّعدديّة التي لها القدرة الكافيّة في تحقيق ترابط منهجي بين المصطلح النّقدي كحقيقة معرفيّة لها مدونتها الخاصّة التي تماز بها، والإطار التّعليمي التّوجيهي لهذا المصطلح في أقسام اللغة العربيّة وآدابها التي هي من لوازم المؤسّسات الجامعيّة العربيّة.

وغني عن البيان أن ننبّه في هذا السّياق بالذّات المتعلّق بالرّؤيّة الاستشرافيّة بين المصطلح وتعليميته في الواقع الجامعي، أن يكون القائم على هذه المؤسّسات على سبيل التّوجيه والبيان، عارفا بحاجات الزّمان، وغايات العلوم—على حد تعبير الطّاهر ابن عاشور- ؛ وهو ما يؤهّل التّصوّر العربي على سبيل ما يقتضيه مفهوم المخالفة- على حد المعتقد الأصولي- أن يعيش استقراره الثّقافي والاجتماعي والنّفسي ليتحقّق في نهايّة المطاف نمو العلم وازدهاره في كافة المؤسّسات التّعليميّة.

لعلّ من أهم ما يعيق إدراك وفهم ما يمتاز به المصطلح النّقدي في المجال اللساني بعامّة والأدبي على وجه أخص هو ذلكم التّداخل لغالبيّة المفاهيم الأدبيّة للمصطلح الواحد (السّرد، الرّوايّة، القصة وهلم جرا) التي راحت تأخذ بعدها الغربي من حيث النّشأة؛ ممّا تسبّب لدى التّصوّر العربي عدّة تناقضات وإبهامات على مستوى الفهم ومن ثم التّطبيق وذلك بما يلائم "الإبداع الأدبي بل إنّ كثيرا من المفاهيم النّقديّة التي أدخلت إلى السّاحة العربيّة جاءت جاهزة قبل أن تنشأ الأعمال الأدبيّة التي تنطبق عليها، هذا ما جعل قضيّة المصطلح تبدو قضيّة ترجمة وتغريب في المحل الأوّل للمقابل الأجنبي إزاء ما يقترح من ألفاظ عربيّة"[17].

إنّ مثل هذا النّوع من عدم الاستقرار في مبدأ التّحكم في ماهيّة المصطلح النّقدي على تنوع سياقاته من سرديّة وروائيّة وغيرها أدى إلى نوع من التّحول الدّلالي غير المنغلق على ذاته أو غيره "وهو ينتقل من الزّمن أو يهاجر في المكان وهذا حال المصطلحات السّرديّة وهي تنتقل إلى الحقل الاصطلاحي العربي كما أنّ دلالة المصطلح تتحدّد إلى جانب الطّابع التّاريخي أي الموقع الذي يحتله في الحقل الدّلالي الذي ينتمي إليها، ومعنى هذا أنّ لأيّ مصطلح موقعه الخاص في التّراتبيّة النّظريّة؛ فكلما تطوّرت المصطلحات اتخذت دلالات جديدة بناء على المقتضيات التي عرفتها في نطاق عمليّة التّحول"(18)؛ الأمر الذي جعل أهل الاختصاص يستوجبون في نقل المصطلح والتّعامل معه من حيث ما يمتاز به من زاد معرفي، أن يتحقّق شرط "الحرص على نقل المصطلح بطريقة ذكيّة وواعيّة لأنّ استقبال المصطلح ونقله إلى اللغة العربيّة، والاستعمال النّقدي لا يعني نقل الكلمات ليس إلاّ. ولكن نقل مفاهيم مثقلة بحمولات تاريخيّة ومعرفيّة ووظيفيّة"(19).

لعلّ هذا النّوع من الشّموليّة في قضيّة المصطلح النّقدي جعل أحد النّقاد السّعوديين وهو سعد القحطاني يؤكّد على ضرورة تحقيق استغراقيّة شاملة وكاملة للمصطلح في تقاطعه مع العلوم والحقول المعرفيّة؛ على أساس أنّ هذا الاحتكاك والتّقارب والتّجاور بين المصطلح النّقدي والمعارف الأخرى يكسب للمصطلح ما يمكن الإطلاق عليه بالعالميّة، وعليه فهو يرى- سعد القحطاني- أنّ النّاقد "لا يجب أن يكون مقيّدا في تيار أو مذهب نقدي محدّد أو حتى مذهب أدبي واحد؛ فالنّاقد يتحرك في نقده مع كل التيارات التي تتمشى مع الإبداع نفسه؛ فالنّقد تابع للإبداع، وتقيد النّاقد بمذهب واحد قد يجعله في واد والعمل المنقود في واد آخر؛ وهذا دليل على هضم النّاقد لقراءة العمل من عدمها"(20).

ولقد عقّب أحسن تعقيب الباحث النّقدي عبد المنعم المصري فيما أشار إليه النّاقد السّعودي القحطاني كون أنّ المصطلح النّقدي الذي يدور في فلك واقع الفكر العربي له من المؤهلات العلميّة والفلسفيّة والثّقافيّة أن يحقّق نهوضا متميزا على مستوى المعرفة؛ مؤيّدا خلفيّة القحطاني فيما ذهب إليه، مستشهدا بما قاله بالحرف الواحد في كون أنّ العرب "قادرون على أن يكونوا شركاء أصلا في عمليّة تغيير العالم وبناء عالم جديد؛ فهم قوم نهضوا قديما ووسيطا بحضارة كانت الوحيدة في زمانها وهم قوم لم ينقطعوا حديثا عن العالم بل هو طرف أصيل في جلّ شواغله وقضاياه منذ بدايّة نهوضهم الحديث. ونأتي إلى شأننا العربيّة ومشكلات الإبداع والتّرجمة والتّعريب والمصطلح، فنكرر ما بدأنا به وهو قوة اللغة من قوّة أهلها؛ فإن صحّت حركة العرب إلى المستقبل تفجّرت إبداعيّة العربيّة فاستوعبت الجديد وأضافت إليه إضافات مرموقة"(21).

مثل هذا النّوع من الإشكال أدى بالمهتمين في مجال المصطلحيّة أن يحصوا أهم الإشكالات التي تعيق المصطلح النّقدي العربي من إدراك شموليّة التّعدّد الفكري والحضاري والثّقافي واللغوي الذي يدور في فلك العلوم على اختلاف مجالاتها، من أهمّها أثرا ما يأتي(22):

- غياب التّنسيق والتّعاون بين المترجمين العرب: لعلّ أهم ما ينبني عليه وضع المصطلح هو الوعي العميق بالمرجعيّة المعرفيّة والفكريّة والثّقافيّة واللغويّة التي يقوم عليها المصطلح؛ الأمر الذي يؤدّي بالضّرورة لمن يريد اقتحامه أن يكون متخصّصا؛ ممّا يؤدّي في نهايّة المطاف إلى تحقيق نوع من التّنسيق والتّعاون في التّعامل مع شموليّة المصطلح. لكن الواقع المعرفي الذي نعيشه أبى إلاّ أن تظل الجهود متبعثرة ومتنافرة ومتباعدة، كل يشكو ليلاه وفق شاكلته التي يراها هو، دون السّماح لأي طرف الدّخول في حواليته المعرفيّة والمنهجيّة التي يشتغل فيها؛

➢ طغيان النّزعة الفرديّة في ترجمة المصطلح تبعا لجهات معينة: هذه هي الطّامة الكبرى التي نجد فيها النّزعة الفرديّة الذّاتويّة فعلت فعلتها ولا تزال من جهة التّفرد في وضع المصطلح دون المبالاة بالطّرف الآخر مهما كانت جنسيته وانتماءاته؛ الشّيء الذي أدى بمسار المصطلح على اختلاف تخصصاته أن تكثر فيه التّعدديّة من حيث التّصوّر والحكم والطّرائق، وهي لعمري جعلت غالبيّة الطّلبة على جهة التّلقي يحدوهم نوع من الإبهام والغموض في فهم وإدراك هذا النّوع من التّعدّد غير المبرّر في واقع المصطلح؛ إذ المفروض أن تكون النّزعة الفرديّة تحتكم إلى الرّأي الجماعي المنضبط بضوابط أحكام المصطلح حتى تبتعد هذه الذّاتيّة من مسار التّصوّر المصطلحاتي وتحتل مكانها الموضوعيّة العلميّة الصّارمة؛ فينشأ مبدأ التّكامل المعرفي والمنهجي والإجرائي الذي هو من أهم خصوصيات المصطلح. على هذا النّحو والشّاكلة يمكن للطالب الجامعي أن يدرك أبعاد المصطلح وخصوصياته المعرفيّة بكل سهولة ويسر؛

➢ دعوى العصبيّة والانتماء غير الشّرعيتين: الجاري في مجال المصطلحيّة اليوم لاسيما في المؤسسات الجامعيّة العربيّة أنّنا نجد كثيرا ممن يمارسون تعليم المصطلح سواء عن طريق التّدريس أم فعل الكتابة يجسّدون معالم العصبيّة والانتماء فيما يخص توظيف المصطلح على حسب البلاد أو القطر الذي ينتمي إليه بمعيّة تلكم المرجعيّة الفكريّة أو الدّينيّة أو الفلسفيّة أو اللغويّة أو النّفسيّة أو الاجتماعيّة التي تعد بمثابة الحكم الذي لا يمكن الخروج عنه بحال؛ الأمر الذي أدى فيما بعد أن ظلّت الحوارات والنّقاشات التي تدور في المؤسّسات الجامعيّة والمؤتمرات العالميّة المنعقدة في البلاد العربيّة عن طريق ممثّليها العرب لا يستقرون على حال من جهة الاتفاق أو التّواضع الذي يدعو إليه المصطلح؛ فكل يغني ليلاه ولكن ليلاه بريئة منه براءة قميص يوسف عليه السّلام. إنّها العصبيّة غير المحمودة التي جعلت العلم والعقل تابعا لما هو مستقر ومستودع في عالم النّفس التي لا ترى في الوجود المعرفي أحسن منها تصوّرا

وتخريجا وحكما ومنهجا ومقصدا فيما تقتضيه طبيعة المصطلح على تفرعاته العلميّة والمعرفيّة، وهو ما جعلنا ننظر إلى كثير من السّادة الأساتذة في غير موطن من محراب العلم يوظفون مصطلحات هي في الأصل بعيدة كلّ البعد عما تقتضيه طبيعة القالب اللغوي في نصّه الأصلي بما يحتويه من معنى نفسي واجتماعي وديني وغيرها، من مثل توظيف بعض إخواننا العرب مكافئات ترجميّة لبعض المصطلحات اللسانيّة والنّقديّة على نحو ترجمتهم لكتاب(Du texte à L'action) لصاحبه (Paul Ricœur) بول ريكور؛ بـ(من النّص إلى الفعل). والنّاظر المتخصّص الحريّ يستوقفه لفظ (الفعل) الوارد في عتبة العنوان ليطرح تساؤلا وجيها حول العلة في توظيف ريكور كلمة (L'action)؟ كذلك توظيف بعض إخواننا من بعض بلاد المغرب العربي(تونس وبعض المغاربة) الذين نكنّ لهم التّقدير والاحترام مصطلح (Speech Acts Theory) لصاحبه البريطاني أوستن (Austin) ؛حيث تمّ ترجمة مفهوم (Acts)بلفظ العمل. والرّاجع إلى السّياق المعرفي والمنهجي والفكري والفلسفي والنّفسي والاجتماعي في مفهوم(Acts) يجده أقرب إلى الفعل منه إلى العمل، وعليه التّرجمة السّليمة الحاويّة لما هو قائم في النّص الأصلي هي: نظريّة الأفعال الكلاميّة وليس نظريّة الأعمال اللغويّة. مثل هذه الفروقات غير المؤسّسة على شرط التّفاهم والتّقارب والاقتراب بما هو قائم في عالم العقل والفكر والذّوق من شأنها أن تحدث هذه العصبيّة والانتماء الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، ويكون سببا في جعل المتلقي من الطّلبة يعيشون في دوامة من الاستعمال غير المستقرّة على شرط الاتفاق. ولقد صدق أحد الباحثين العرب حين عبّر عن هذه العصبيّة والانتماء غير الشّرعيتين من حيث التّصوّر والمنهج، قائلا "لقد أصبح اختلاف المصطلحات العلميّة داء من أدواء لغتنا الضّاديّة، وهذا الدّاء ينمو ويستشري كلما اتسعت الثّقافة في البلاد العربيّة، وكثر فيها نقلة العلوم الحديثة، وعدد المؤلّفين في

تلك العلوم. ولعلّ أهم سبب من أسباب اختلاف المصطلحات إنّما هو نقد الاتصال بين النّقلة والمؤلفين في مختلف أقطارنا العربيّة؛ ففي كل قطر توضع مصطلحات جديدة لا يدري علماء الأقطار الأخرى عنها شيئا، وتكاد الصّلات تكون مقطوعة بين أساتذة الجامعات وكلّياتها في مصر والعراق والشّام، وبعض الأقطار العربيّة الأخرى، وإذا تهادوا مؤلّفاتهم تعصّب كلّ أستاذ للمصطلحات التي وضعها أو ألِف استعمالها"[23].

- تعدّد الطّرق والمناهج في وضع المصطلح: مثل هذا الشّأن في وضع المصطلح بعدم التّزام وتوحيد الطّرق والمناهج في ذلك أدى بالمصطلح النّقدي واللساني أن يحدوه نوع من الضّبابيّة وعدم الاستقرار من جهة التّحديد والوظيفة، سواء لدى المشتغلين في مجاله أم ممّن يقدّم لهم المصطلح في قالب تعليمي بيداغوجي. ولقد أحسن أحد الباحثين تجسيد معالم هذا الإشكال في الواقع العربي حين قال بالحرف الواحد "سار معربو هذا الزّمن ومترجموه في نقل اللغات الفرنجيّة على طرق مختلفة؛ فابتدع هذا أسلوبا جرى عليه خالف فيه غيره، واستن آخر سنة لم يشايعه فيها أحد وصار كلّ معرب يضع لنفسه منهاجا لتصوّر الألفاظ والمعاني أو لتعريبها... ووضعت أوضاع، وصيغت ألفاظ بطرق مختلفة لا تؤدّي المقصود منها... وأكثر هؤلاء المعرّبين ممن درسوا بلغات فرنجيّة وابتعدوا عن العربيّة، فتجدهم يستعملون الألفاظ المبتذلة والسّخيفة والكلمات العامّة الرّكيكة، ويتصرّفون بالمعاني ويتناولونها بالزّيادة أو النّقص أو التّشويه، ويستعملون المجازات التي لا تتم بها المعاني المقصودة لعدم وقوفهم على الألفاظ العربيّة المقابلة، أو لعدم وجود طريقة تتبع"[24]

- تعدّد المترادفات وأثره على نقل المصطلح: الحقيقة التّرادف من أهم السّمات التي يرتكز عليها النّظام الذي يتعامل معه أهل التّرجمة في ظل المصطلحيّة، ولكن أن يكون هذا التّرادف سببا في ضيق أفق عمليّة النّقل بين الأنظمة اللغويّة؛ فهذا ممّا لا يستسيغه شرط النّقل المعرفي الذي يعكسه

المصطلح بمجالاته المختلفة، ولذلك وجدنا كثيرا من الطّلبة يقعون في نوع من التّضارب بين المصطلحات النّقديّة التي يغلب عليها الطّابع النّقدي فلا يستطيعون أن يميّزوا بين مصطلح ومصطلح آخر يقترب منه على جهة التّرادف؛ فالمطلوب على حد أهل الاختصاص أن يكون ناقلو المصطلحات من نظام لغوي معين إلى آخر على علم ووعي عميق بالإطار المعرفي والمنهجي والإجرائي للتّرادفات التي يتحرك من خلالها المصطلح؛ فتكون الشّموليّة ملازمة لفعل النّقل حتى يظل النّقل المعرفي يسير وفق هذه الشّموليّة التي تجعل الطّالب يتنفس تنفسا واسع النّطاق من حيث الفهم والإدراك والقصد.

على هذا الأساس لاحظ المشتغلون في مجال المصطلحيّة في تلازمها مع الواقع التّرجمي أن تكون واضحة المعالم، بيّنة الدّلالة، موجزة في الاستعمال، حاويّة على دقّة متناهيّة من حيث التّصوّر والطّريقة والهدف. ولعلّ هذا النّوع من الاستعمال نجده في اللغة العربيّة ومتكلّميها لاسيّما في المؤسّسات الجامعيّة التي يدرس فيها الحرف العربي. وكم يعجب المرء المتخصّص حين يعود إلى واقعه التّراثي العربي ليجد أنّ الاستعمال اللغوي مرتبط في الأصل مع خصوصيّة من يوجّه له الكلام اللغوي العربي، ومتى أحس هذا الجيل بنوع من الغرابة من واقع الاستعمال اللغوي العربي الأصيل أدرك أنّ هناك خللا على مستوى التّصوّر والوظيفة والمقصد الذي يتحرّك فيه النّظام اللغوي العربي. ولعلّ أقوى مشهد نستدل به على وضوح المصطلح من جهة الاستعمال هو السّياق الحالي الذي أشار إليه أبو حيان التّوحيدي فيما وقع في مجلس الأخفش عند دخول العربي الذي ينطق اللغة العربيّة على السّجيّة والفطرة ومنطق الذّوق الرّفيع؛ فهو يروي رحمة الله عليه قائلا "وقف أعرابي على مجلس الأخفش فسمع كلام أهله في النّحو وما يدخل فيه؛ فحار وعجب وأطرق ووسوس فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب؟ قال: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا"(25). وقد استطاع أن يعلّق النّاقد السّعودي الغدامي على هذا الحدث

المشهدي قائلا "تلك كانت حال فصيح أعرابي صدمته لغة الاصطلاح وأوحشته أن يرى اللغة تتكلّم عن اللغة، بعد أن كان يعرف أن اللغة تتكلّم عن النّاس والأشياء"[26].

غير أنّنا ونحن نريد أن نقدّم علّة الفهم الملازمة للإفهام من جهة ما يقدّم لطلبة أقسام اللغة العربيّة وآدابها في شأن المصطلح، لا بأس أن نشير إلى ما أشار إليه المختصّون في المصطلحيّة فيما له علاقة بأهم الآليات التي ينبغي أن يعرفها من يريد فهم وإدراك المصطلح وخصوصيته العلميّة والمنهجيّة.

حكم أنّ ميزة اللغة العربيّة من حيث النّظام والتّصوّر والمقصد الذي ينفرد به على كثير من الأنظمة اللغويّة، راح أهل الاختصاص في مجال المصطلحيّة يضعون مجموعة من الآليات التي توضع في بناء واقع المصطلح على اختلاف المجالات المعرفيّة التي يتوزع فيها؛ تصوّرا ومنهجا وطريقة وهدفا، لعلّ من أهمّها أثرا ما يلي:

- معرفة الاشتقاق وصوره الاستعماليّة: لعلّ أهم خاصيّة معرفيّة ومنهجيّة يتّخذها الاشتقاق من حيث الاستعمال والوظيفة أنّه يسهم بقسط وافر في شموليّة الاستعمالات اللغويّة المتعدّدة الجهات ممّا يؤدّي في نهايّة المطاف إلى غزارة في الإطار التّوليدي الذي يتّخذه الاشتقاق دليلا على إدراك تلكم الشّموليّة التي يحتويها الاستعمال داخل النّظام اللغوي العربي، وعليه تكمن آليّة الاشتقاق عن طريق جهة التّوليد في "كونها تحافظ على نقاء العربيّة، وتحميها من الهجين والدّخيل اللغويين"[27]؛
- المجاز وصوره السّياقيّة: لا شكّ أنّ من أهم ما يميّز اللغة العربيّة هو المجاز الذي اتخذه العرب قديما سبيلا للتّعبير عما يخرج عن عالم الحقيقة إلى مستلزماتها عن طريق مبدأ القرائن بضربيها: اللفظي والمعنوي؛ الأمر الذي أدّى بالمشتغلين في مجال المصطلحيّة يولون اهتمامهم البالغ إلى العنايّة بصور المجاز السّياقيّة والمقاميّة. ولعلّ هذا الاهتمام جعل من ألفاظ النّظام اللغوي العربي

يأخذ عددا لا حصر له من الدّلالات غير المتناهيّة[28]، وهو الأمر الذي نحبّذ أن يُراعى في الإطار التّعليمي التّوجيهي من لدن المدرسين في أقسام اللغة العربيّة؛ لأنّ هذا النّوع من الاستعمال إذا استطاع الطّالب الجامعي في قسم اللغة العربيّة أن يعيه بحق ويستوعبه بشموليته الاستغراقيّة فإنّه لا محالة سيكسبه ذلك ذوقا وجماليّة وتصورا واسع النّطاق وخيالا مطلقا من جهة الاستعمال وحسن استخدام الألفاظ توليديا على حسب ما تقتضيه طبيعة الأسيقة المصطلحيّة في تلازمها مع تعدّد المقامات وأحوال المتكلّمين؛

- النّحت والتّصوّر الشّمولي للغة: لعلّ النّحت في مجال الاستعمال اللغوي قديما وحديثا دور هام في تحقيق عمليّة توليديّة لكلمات يجمعهما استعمال مختصر يفي بالغرض المقصود. وإنّها والله لعمري ميزة معرفيّة وتصوّر شامل وعطاء فكري متجدّد ومتغيّر لعالم الأحرف العربيّة حين تنصاع إلى قالب النّحت العربي فتصبح لها جماليّة متميّزة سواء من جهة التّركيب أم الدّلالة أم الإيقاع الذي يسمع أثناء التّلفظ[29]. مثل هذا الصّنيع في شأن النّحت من شأنه أن يمكّن الطّلبة من تحقيق عدد هائل من البنى التّراكيبيّة في صورتها النّحتيّة على حسب ما تقتضيه طبيعة السّياق؛

- التّعريب وصوره الاستعماليّة من جهة المصطلح: إذا كان التّعريب عند أهل الاختصاص "ضرورة قوميّة، وتأكيد للهُويّة الثّقافيّة والحضاريّة وفيه بلورة للذاتيّة، مع أنّه لا ينتفي معه وجود لغات أخرى يستعان بها ويستفاد منها تتكامل مع اللغة القوميّة"[30]؛ فإنّ الذي يزيد من قيمة الهويّة ليس تلكم التّبعيّة التي يأخذها التّصوّر العربي تجاه ما هو قائم في لغة الأصل، بل ينبغي أن يكون هناك صقل مستقل ومتميّز ينطلق من واقع اللسان العربي الأصيل فيتحقّق النّطق العربي السّليم والخفيف والحامل تلك الميزة التي هي من النّظام اللغوي العربي. على هذا الأساس يمكننا أن نزوّد الطّالب الجامعي في قسم اللغة العربيّة وآدابها بشموليّة التّعريب من حيث الاستعمال والوظيفة

والطّريقة، وذلك بسرد أمثلة كثيرة ومتنوّعة على حسب ما يخدم واقع الطّالب من جهة ما يقتضيه السّياق الواقعي الذي يعيشه؛

- التّرجمة وإشكاليّة وضع المصطلح: هذه هي الطّامة الكبرى التي لا تزال تتربع على عرش تلكم الأحكام غير المعللة والمنطقيّة والمنهجيّة فيما يخص أسبقيّة المصطلح الأجنبي من حيث الصّدارة والتّحديد والوظيفة والمنهج، وذلك ما نجده يجري في كثير من المؤسّسات الجامعيّة العربيّة في توظيفهم لكثير من المصطلحات النّقديّة الغربيّة على نيّة السّبق وعدم التّماثل أو التّقارب بما هو وارد في التّراث اللساني العربي. وهذا في الأصل حقّ أريد به باطل، ودليلنا على ذلك بكل اختصار شديد هو توظيف الفعل التّرجمي لدى المشتغلين العرب في مجال المصطلحيّة؛ إذ كيف يقر هؤلاء المشتغلون بشرعيّة الفعل التّرجمي الملازم لدلالة المصطلح النّقدي في سياقه الثّقافي والفكري الأصل، ويظلون تابعين من حيث الحكم والتّحديد لما هو قائم في دلالة النّص الأصلي دون إعطاء أدنى اهتمام ولا رعايّة إلى ما هو موجود وورد على السّنة العرب أو ما ورد في محكم تنزيله أو ما سار على لسان حال النّبي عليه الصّلاة والسّلام. نعتقد أنّ الإشكال لا زال قائما في فهم فلسفة "المكافئ التّرجمي" في التّصوّر العربي بشكل عام وفيمن يدرس مثل هذه المصطلحات في غالبيّة أقسام اللغة العربيّة وآدابها[31].

لنلو الآن عنان القلم وما راح يبينه من جهة التّصوّر المصطلحاتي من جهة الإدراك والاستيعاب القائم على مبدأ التّجريد، ولنقترب من الواقع المعيش الذي نعيشه في زمننا هذا فيما يخص إشكاليّة استيعاب غالبيّة طلبة أقسام اللغة العربيّة وآدابها للمصطلحات النّقديّة لاسيّما في مجال السّرد والرّوايّة والقصة والحكايّة وهلم جرا بحكم أنّها تحتوي على تصورات الغالب فيها أنّها مزيج من ثقافات وأفكار فلسفيّة ونقديّة وأدبيّة مستقاة من مرجعيات متعدّدة.

لقد ظلّ المصطلح النّقدي السّردي يمثّل بحق إشكاليّة نقديّة "عصيّة ومعضلة من معضلات الخطاب النّقدي العربي المعاصر، وموقعا معتاصا من أشكال المواقع

التي يتبارى فيها النّقاد، وبؤرة من أشد البؤر التي تثير من التّوتر والجعجعة ما تثير بين الباحثين والدّارسين"[32]. ولعلّ السّبب في مثل هذا النّوع من التّرويج غير المبرّر، أنّ التّصوّر العربي من جهة الأدب والنّقد لا زال تابعا لما يتصدّر من التّصوّر النّقدي الغربي في كثير من السّياقات؛ فراح يتلقّف غالبيّة المصطلحات النّقديّة والسّرديّة والسّيميائيّة بما يراها تخدم "الإبداع الأدبي، بل إنّ كثيرا من المفاهيم التي أدخلت إلى السّاحة العربيّة جاءت جاهزة قبل أن تنشأ الأعمال الأدبيّة التي تنطبق عليها، هذا ما جعل قضيّة المصطلح تبدو قضيّة ترجمة وتغريب في المحل الأول للمقابل التّرجمي إزاء ما يقترح من ألفاظ عربيّة"[33].

وخير دليل على هذا النّوع من التّبعيّة العربيّة تجاه المصطلح النّقدي السّردي وتنوعاته المصطلحيّة أنّنا نجد إطلاقات عدة توظّف على السّنة كثير من أساتذة النّقد والسّرد والرّوايّة- وهناك استثناء لاشكّ- في العمليّة التّعليميّة مع واقع طلبة أقسام اللغة العربيّة وآدابها، من مثل: الصّوت، عالم الحكي الدّاخلي والخارجي والتّبئير، الظّهو، التّواري، الإحاطة والمحدوديّة البشريّة، الموقف، العاكس، الحدث الشّخوص، الزّمان، المكان، الحوار وغيرها من المصطلحات السّرديّة والسّيميائيّة التي ترجع إلى المنظّرين الغربيين أمثال: جرار جينيت، وجاتمان، وستانزل، وتودوروف وبارث وهلم جرا؛ الشّيء الذي أدى بغالبيّة الطّلبة لا يستطيعون استيعاب وإدراك مثل هذه المصطلحات التي لا تستقر على حال من حيث التّصوّر والمنهج والطّريقة. ولعلّ أكبر دليل على ذلك ما نشاهده في الإطار التّطبيقي لهذه المصطلحات على النّصوص النّثريّة والأدبيّة والشّعريّة التي لا تحتكم إلى نظام إجرائي موحّد ثابت من حيث المصطلح والمنهج ممّا يسهّل على الطّالب تطبيقه على نصوص أخرى، بل كل أستاذ وتصوّره تجاه هذه المصطلحات والمفاهيم[34].

ولكي نكون على بيّنة من هذا المشهد التّعليمي البيداغوجي فيما يُقدّم من مادّة معرفيّة فيما يخص المصطلح اللساني والنّقدي إلى واقع طلبة أقسام اللغة

العربيّة وآدابها- جامعة القصيم / المملكة العربيّة السّعوديّة- لا مانع من ذكر أهم الصّعوبات والعراقيل في تقديم هذه المصطلحات لطلبة أقسام اللغة العربيّة، سواء من جهة الفهم أم التّطبيق على واقع النّصوص والخطابات، ثم نعقّب بعدها وفق ما يتمشى مع عتبة عنوان هذا المقال، محاولين بعدها اقتراح الطّريقة التي ينبغي أن تقدّم فيها المصطلحات اللسانيّة النّقديّة إلى واقع الطّلبة ممّا يحقّق بعدا تواصليا إبلاغيا بين المادّة المعرفيّة وتفاوت مستويات الطّلبة.

مصطلح(Sémiologie) وإشكاليّة المكافئ العربي: إنّ أدنى تأمل في مصطلح السّيميائيّة الذي يتقاسمه من جهة التّرجمة في اللغة الإنجليزيّة تعبيران هما:(**Simiology**) و(**Semiotics**)، يدرك العاقل أنّه ظل عرضة لتلكم الاختلافات المتعلقة بالمقابلات العربيّة التي غدت تختلف من مقام لآخر؛ فهناك السّيمبيولوجيا والسّيميوطيقا والسّيميوتيك وكذا علم الإشارات والإشاراتيّة وعلم العلامات والعلاماتيّة وعلم الأدلة والسّيميائيّة والسّيميائيات وهكذا دواليك، مما تزخر به ترجمة المصطلح بإجراءاتها النّظريّة والتّطبيقيّة، والسّبب في هذا كلّه أنّه- على حد اعتقاد مجموعة من الباحثين- "يحمل جذرا عربيا، كما يحمل أيضا معطى صوتيا معربا للصّوت الأجنبي، ويقبل الإضافة والجمع والنّسبة والاشتقاق" (35).

وتجدر الملاحظة- والحال هذه- إلى أنّ مصطلح (السّيميا) إن هو في الحقيقة إلاّ مصطلح دخيل لا يخرج عن معنى السّحر والشّعوذة، على أن يكون مصطلح (السّيمياء) في اللغة لا يخرج عن العلامة بمعناها الواسع، مصداقا لقوله تعالى: ﴿ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ﴾ (36)؛ الأمر الذي جعل عبد الواحد لؤلؤة يذهب ليصرح قائلا: "لماذا لا نتجنب المزالق ونقول السّيمائيّة وهي ترجمة أفضل في نظري من العلاماتيّة أو علم الإشارة؛ إذ يمكن أن يتصرّف المصدر

الصّناعي السّيمائيّة إلى صفة ظرف، في حين يصعب الصّناعي أو يستغرب الأمر في غير ذلك"([37]).

مصطلح(Réception) وإشكاليّة المعادل: دأبت غالبيّة المكافئات التّرجميّة العربيّة عند ترجمتها للمصطلح (Reception) باللغة الإنجليزيّة أو(Réception) باللغة الفرنسيّة أو(Rezeption) باللغة الألمانيّة تجعله على معنى التّلقي أو الاستقبال أو التّقبل. ولئن كانت تلكم هي حال المصطلح الأوّل فما بالك بالمصطلحات الأخرى([38]).

غير أنّ ما يلفت التّنبه في قضيّة هذا المفهوم بالذّات(التّلقي) والذي غدا غالبيّة المتخصّصين في حقل التّرجمة بعامّة والنّقد النّقد **Métacritique** على وجه أعم، أنّه راح يأخذ بعدا وجوديا معرفيا بحجة أنّه قد ورد في واقع النّص القرآني مصحوبا بسياقات حاليّة لازمت النّبي عليه الصّلاة والسّلام من جهة النّزول، إنّ على مستوى اللفظ أو المعنى، ومن ثم استوجب المقام طرح بعض التّساؤلات لعلّ من أهمّها ما يلي:

- ما السّرّ الوجودي/المعرفي في الفعل(نُلقي)الوارد في قوله تعالى {إنا سنلقي عليك قولا ثقيلا} [39]؟
- ما علاقة فعل(الإلقاء) بالحدث القولي؟ أهي عمليّة تستطيع كلّ الذّوات أن تتحمّلها ومن ثم إدراك أبعادها وأغوارها العميقة؟ أم إنّها عمليّة إلقائيّة (التّلقي) جعلها الخالق مقترنة فقط بالنّبي عليه الصّلاة والسّلام؟
- لماذا تجدنا في الغالب الأعم عندما نريد التّحدث عن مصطلح (التّلقي) دائما نعود إلى تلكم المدونة الألمانيّة الغربيّة التي أضحى روّادها يتحدثون بإسهاب كثير فيما يخص هذا المصطلح الأخير، وكأنّ بنا لا مندوحة لنا من إدراك مثل هذا المصطلح وغيره كثر إلاّ في هذه المدوّنة الغربيّة، وما علينا إلاّ التّبعيّة العمياء التي لا تعرف البتّة النّظر والتّدبر والتّأمل في تراثها العربي الأصيل الذي يزخر بالكثير من المفاهيم والمصطلحات؟.

مصطلح (Narratologie) وإشكاليّة المكافئ: إنّه مصطلح السّرد أو السّرديّة أو علم السّرد أو نظريّة القصّة أو القصصيّة أو المسرديّة أو القصّيات أو السّردولوجيّة أو النّاراتولوجيا التي راحت في الغالب الأعم تقابل- عن قصد أو غير قصد- المصطلح الأصلي عند غالبيّة أهل الاختصاص وهو(Narratologie) وهي ترجمات يغلب عليها التّعريب الجزئي والكلي معا[40].

مصطلح(Herméneutique) وإشكاليّة التّحديد: إنّ فكرة التّأويليّة[41]،المكافئ التّرجمي للمصطلح النّقدي الفلسفي **Herméneutique**[42] غالبا ما تداخلت دونما قيد أو شرط مع فكرة التّأويل. غير أنّها تنفرد من حلقة التّأويل البسيطة والعاديّة في كونها تسعى إلى تأسيس النّظريّة. ومن ثمة كانت فكرة التّأويليّة بوصفها نظريّة للتأويل لتلكم الآونة بناء على أحد تعريفاتها الكلاسيكيّة فعلا تميل أصلا إلى الانشغال بالتّوجيه السّليم للجانب التّأويلي، وهو يلتزم في كلّ الحالات بشروطها وحدودها ومداها.

من هذا المنطلق وجدنا مصطلح (Herméneutique) يستقبله الكثير من المصطلحات والمفاهيم المتضاربة بين الحين والآخر على نحو: علم التّأويل والتّخريج، والتّفسير، والفهم، وفن الفهم وغيرها كثر فضلا عن تعريب اللفظ الدّخيل الذي ظلّت كثير من الأقلام تتناوله في أبحاثها: الهريمنيوطيقا وهيرمينيوتيك. غير أنّنا نؤمن بمصطلح التّأويليّة الذي يستطيع أن يفي بالغرض المقصود، ولأنّه في الوقت نفسه يمثّل فعلا الخلفيّة المعرفيّة التي يزخر بها التّراث العربي الأصيل في علاقته بواقع النّص القرآني والمضارع لمصطلح الهيرمنيوطيقا[43].

تعقيب وتوجيه: نعتقد في حدود تصورنا وعلمنا بهذا المجال التّعليمي البيداغوجي أنّ هذه الطّريقة تكشف عن عدة جهات منهجيّة يمكن لها أن تجعل طلبة أقسام اللغة العربيّة تسهّل عليهم عمليّة الفهم بالنّسبة للمصطلح اللساني والنّقدي معا، لعلّ من أهمّها ما يلي:

- لعلّ إرجاع الطّالب المتلقي إلى موروثه اللساني العربي يمثّل إطارا معرفيا ومنهجيا يستطيع أن يستشف من خلاله ما يمتاز به المصطلح من مرجعيّة معرفيّة وفكريّة وفلسفيّة ونفسيّة واجتماعيّة ولغويّة نشأ في رحابها وتأسس من خلالها؛ فتحقق فيه شرط التّحديد ومن ثم الوظيفة التي يتحلّى بها داخل الأسيقة التي يرد فيها؛
- إنّ شعور الطّلبة بمسؤوليّة هذا الموروث اللساني العربي لن تتأتى لهم ولن يستطيعوا تحملها والعمل من أجلها إلاّ إذا أخذ أساتذة أقسام اللغة العربيّة وآدابها بأيديهم فعرّفوهم ذلك حقّ المعرفة؛
- الاهتمام البالغ بدراسة المصطلحات اللسانيّة والنّقديّة في سياقها الأصلي دون الاعتماد على اللغة الواسطة، وهذا ما يدفع الجهات المعنيّة بالأمر التّفكير في تعلّم اللغات الأجنبيّة لكي تسهّل على الطّالب فهم واستيعاب المرجعيّة بشكل واضح ومميّز؛
- مراعاة في عمليّة التّعلم والتّعليم الإطارين المعرفيين: التّصوّر اللساني الغربي للمصطلح اللساني والنّقدي، والتّصوّر اللساني العربي للمصطلحين أيضا؛ الأمر الذي يؤهّل الطّالب أن يدرك مدى تحقّق الجوانب التي يلتقي فيها كلّ من الإطارين وفق ما يسمح به قانون التّقاطع أو الإسقاط؛
- مراعاة ما يسمّى في مجال اللسانيات باللغة الواصفة أو الشّارحة المعتمدة في عمليّة التّدريس؛ ذلك أنّ اللغة الواصفة التي يقدّم بها مادتي: المصطلح اللساني والنّقدي إلى واقع الطّلبة إذا روعيت مستويات الطّلبة من جهة الوصف والإجراء الوظيفي، سواء في السّياق الغربي للمصطلحين أم السّياق العربي على جهة المكافئ التّرجمي؛ فإنّ الطّلبة بدون شك يدركون بشكل جيّد أهم ما يحتويه المصطلح اللساني والنّقدي من أبعاد معرفيّة ومنهجيّة تختلف باختلاف طبيعة الحقول المعرفيّة.

مثل هذه الطّرق- وغيرها كثير- في التّعامل مع المصطلح اللساني النّقدي من شأنها أن تنير الطّريق للطالب الجامعي؛ فيعرف الإطار العام الذي نشأ في رحابه المصطلح الغربي، وفي الوقت نفسه يدرك أهم ما يعكسه هذا المصطلح من معان وفق ما أشارت إليه المدونة اللسانيّة العربيّة؛ ممّا يؤهل الطّالب في نهايّة المطاف أن يتعامل مع هذا الزّخم المعرفي والفكري والفلسفي الذي اقتحم المؤسّسات الجامعيّة العربيّة قاطبة والسّعوديّة على وجه أخص، فيُحسن التّعامل، ويُدرك عالم الأشياء وتتعيّن لديه معالم المقاصد؛ فيتحقّق حينها شرط المعرفة الذي نريده لطلبة أقسام اللغة العربيّة وآدابها.

أهم النّتائج فيما ذكر سابقا: مهما كان الأمر؛ فلعلّ أهم النّتائج التي يمكن أن تسجّل من خلال مضامين هذا المقال العلمي تتمثّل في النّقاط الآتيّة:

- يظلّ إشكال المصطلح اللساني والنّقدي مطروحا في عالم المؤسّسات التّعليميّة والتّربويّة في الجامعات العربيّة بعامّة والمملكة العربيّة السّعوديّة على وجه أخص؛
- إنّ غالبيّة الأنظمة الرّمزيّة التي تُوجِدها وتقترحها أيّ جماعة لسانيّة عربيّة هي التي تستوجب من القائمين بتدريس اللسانيات والمجال النّقدي أن يكونوا على وعي عميق بتجسيد معالمها في واقع المؤسّسات التّعليميّة الجامعيّة؛ وهذا لا يتحقّق إلاّ بتوفّر حصيلة لسانيّة نقديّة متعدّدة القيم؛
- إنّ سبب نفور غالبيّة طلبة أقسام اللغة العربيّة وآدابها من علم اللسانيات ومجال النّقد أنّ كلّ واحد منهما يحدوه نوع من التّجريد فيما يخص المدوّنة المفاهيميّة والإجرائيّة التي يحتويها؛ وهو أمر يستدعي من القائمين أن يُبسّطوا هذا التّجريد اللساني المصطلحاتي والنّقدي من جهة التّصوّر والمنهج والطّريقة والإجراء ممّا يسهّل على الطّالب فهم واستيعاب هذين الحقلين بكلّ بساطة؛
- لعلّ عدم الاهتمام بمعرفة لغة الأصل التي نشأ في رحابها المصطلح اللساني والنّقدي سبّب الكثير لدى طلبة أقسام اللغة العربيّة عدم معرفة

المرجعيّة المعرفيّة والمنهجيّة والإجرائيّة للمصطلح اللساني والنّقدي؛ الشّيء الذي جعل هذا الرّافد المعرفي القائم في عالم المصطلحات اللسانيّة والنّقديّة يستقبل لدى الطّلبة بدون معرفة أيّ سياق تاريخي ونفسي واجتماعي وفلسفي ولغوي الذي تأسّس في رحابه هذا التّصوّر الفكري الغربي؛

- إنّ عدم وعي غالبيّة الطّلبة بأهم الأسس المعرفيّة والفكريّة والفلسفيّة والدّينيّة والنّفسيّة والاجتماعيّة التي تأسّس في رحابها الموروث اللساني العربي أدى لا محالة إلى نوع من عدم الاستقرار تارة، وعدم الوعي الشّامل بما يجرى في عالم التّصوّر اللساني الغربي بمجالاته المتعدّدة والمتنوعة تارة أخرى.

الخاتمة: ما يمكن قوله في الختام هو أنّ التّلازم المعرفي والفكري والمنهجي القائم بين التّراث اللساني العربي والغربي لا يمكن أن يبتعد عن مبدأين اثنين هما: مبدأ الإطلاقيّة، ومبدأ الالزّاميّة. لكن لسائل أن يسأل هل هذان المبدآن يستوجبان التّحقّق واللزوم ومن ثم الوقوع بين التّراثين العربي والغربي؟ أم أنّ المبدأين لهما سياقان من حيث التّصوّر والوقوع لا يمكن أن يقعا جملة وتفصيلا؟

نقول إنّ تحقّق المبدأين: الإطلاق والالزّاميّة في تراث معرفي واحد ليس بالأمر السّهل؛ لأنّ هذه الحقيقة تستوجب استغناء وتعاليا ومركزيّة لا يمكن أن تحتاج إلى الغير، بل الغير محتاج إليها. إنّ الذي نؤكّد عليه تبعا لما أشرنا إليه بشيء مختصر غير مفصّل في هذا المقال، أنّ التّراث اللساني العربي ممثّلا بمفاهيمه ومصطلحاته المتعدّدة الجوانب والجهات يحقّق إطلاقا من جهة، وهو في أمسّ الحاجة إلى الزّاميّة ليجسّد بعض معالم التّكامل من جهة أخرى؛ كيف ذلك؟

إنّ قولنا بالإطلاق في حقّ تراثنا اللساني العربي هو قول يعكسه الإطار المعرفي والمنهجي الذي نشأ فيه هذا التّراث. غير أنّ هذا الإقرار في الأصل لا ينفرد به التّصوّر اللساني العربي لوحده، بل حتى التّراث اللساني الغربي له هذه الصّفة الإطلاقيّة التي جعلت غالبيّة النّظريات تعكس في باطنها هذه الحقيقة. لكن القاسم المشترك الذي لا يمكن للتراث اللساني العربي أن ينسلخ عنه ألبتة هو تلكم الالزّاميّة التي تجعل هذا التّراث يأخذ ويوظف ويقارب ما توصّلت إليه النّظريات اللسانيّة العالميّة؛ تصوّرا ومنهجا وإجراء؛ الأمر الذي يجعل هذا الالزّام يعطي للتراث اللساني العربي الشّرعيّة في تحقيق تلكم التّقاطعات التي يلتقي فيه وما توقف عنده القدامى من العرب(النّحاة والمفسرون والبلاغيون وعلماء الأصول والفلاسفة وهلم جرا) وما أشارت إليه اللسانيات والمناهج النّقديّة الغربيّة، وذلك في حدود ما يسمح به قانون التّقاطع والإسقاط.

نعتقد في حدود علمنا أنّ مثل هذا التّصوّر القائم على شرعيّة صفة الإطلاق التي يتمتّع بها كلّ من التّصوّر العربي والغربي، وصفة الالزّام التي يحتاجها

كلّ منهما، يستطيع أن يبني جيلنا العربي ممثّلا في غالبيّة طلبة أقسام اللغة العربيّة وآدابها؛ فيكونون على وعي عميق بمرجعيتهم المعرفيّة والفكريّة والفلسفيّة واللغويّة التي نشأ وتأسّس في رحابها هذا التّراث اللساني العربي الأصيل، ويدركون في الوقت آنه مسؤوليّة الزّام معرفة التّراث اللساني الغربي ابتداء من لغته الأصليّة وانتهاء بأهم الأطر المعرفيّة والمنهجيّة والإجرائيّة التي يلتقي فيها التّصوّران: العربي والغربي، ممّا يمكّنهم في نهايّة المطاف احترام هذا الزّخم المعرفي الهائل الذي تركه الأوائل من العرب. ثم إنّ المسؤوليّة هذه لا يمكن أن يستوعبها ويعيها الطّلبة إلا برعايّة مستمرّة ومتواصلة من لدن أساتذة اللغة العربيّة وآدابها في كافة المؤسّسات الجامعيّة العربيّة بعامّة والمملكة العربيّة السّعوديّة على وجه أخص؛ فيتحقق حينها الفهم والاستيعاب والإدراك ومن ثم الشّعور بمسؤوليّة واقع هذا التّراث العربي الذي لا يستطيع من نطق بحرفه العربي أن ينسلخ عنه بحال.

البيبليوغرافيا البحث:

القرآن الكريم.

المراجعة باللغة العربيّة:

أحمد مختار عمر: المصطلح اللساني وضبط المنهجيّة. مجلّة عالم الفكر الكويت العدد 3، مجلد 20، 1989.

إدريس الطّراح: تحديد مفهوم المصطلح؛ ضمن قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانيّة، إعداد عز الدّين البوشيخي، ومحمّد الوادي، سلسلة النّدوات جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المغرب، 12، 2000.

إيكو إمبرتو: السّيميائيّة وفلسفة اللغة. ترجمة: أحمد الصّمعي. المنظمة العربيّة للترجمة. بيروت، لبنان، ط، 2005

رشيد عبد الرّحمن العبيدي: الالسّنيّة المعاصرة والعربيّة. مجلة الذّخائر. العدد الأوّل السّنة الأولى، شتاء، 2000م.

سلطان سعد القحطاني: النّقد الأدبي في المملكة العربيّة السّعوديّة؛ نشأته واتجاهاته.ط1 الطّائف، النّادي الأدبي 2 الموافق 2003.

الطّاهر بن عاشور: تفسير التّحرير والتّنوير، دار سحنون للنشر والتّوزيع تونس،1997م

عبد الرّحيم محمّد عبد الرّحيم: أزمة المصطلح في النّقد القصصي. مجلة فصول في النّقد الأدبي؛ قضايا المصطلح الأدبي، المجلد السّابع، العدد 2/3، 1987.

عبد السّلام المسدي: المصطلح النّقدي وآليات صياغته. مجلّة علامات. 1993م. وقاموس اللسانيات. الدّار العربيّة للكتاب، تونس. 1984.

عبد العزيز حمودة: المرايا المحدبة. من البنيويّة إلى التّفكيك. عالم المعرفة، الكويت 1998، ودراسة في سلطة النّص. عالم المعرفة. الكويت. 2003.

عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربيّة. دار توبقال للنشر. الدّار البيضاء.ط2، 1986.

عبد الملك مرتاض: بين التّناص والتّكاتب. مجلّة قوافل. النّادي الأدبي، الرّياض السّعوديّة العدد السّابع، 1996

عبد الواحد لؤلؤة: أزمة المصطلح النّقدي، مجلّة علامات.1994م.

عبده عبود: التّلقي أم الاستقبال أم التّقبل؟ مقدّمات منهجيّة لدراسة استيعاب نظريّة التّلقي الأدبي ومنظومتها المصطلحيّة في الوطن العربي، جامعة اليرموك،1994م. والأدب المقارن؛ مشكلات وآفاق. مطبعة اتحاد الكتاب العرب. دمشق 1998

عزة محمّد جاد: نظريّة المصطلح النّقدي. الهيئة العامة للكتاب. الجزائر. 2002.

فاضل ثامر: إشكاليّة المصطلح النّقدي في الخطاب النّقدي الحديث. بيروت. الدّار البيضاء. ط1، 1994واللغة الثّانيّة في إشكاليّة المنهج والنّظريّة والمصطلح في الخطاب النّقدي الحديث. بيروت، الدّار البيضاء، ط1، 1994م.

فريد محمّد: مدخل إلى دراسة المصطلح النّقدي العربي. مجلة اللسان العربي. العدد 69 المغرب، 2012.

مازن الوعر: أزمة اللسانيات واللسانيين في الوطن العربي، مجلة المعرفة، دمشق العدد 251، 1983م

محمّد إسماعيل بصل:نحو رؤيا لسانيّة لوضع المصطلح. مجلّة دراسات نقديّة.ع6.1995. سوريا.

محمّد الدّيداوي: علم التّرجمة بين النّظريّة والتّطبيق. ط، دار المعارف للطباعة. سوسة تونس، 1999 .والتّرجمة والتّواصل. المركز الثّقافي العربي، دار البيضاء. المغرب، 2009. ومنهاج المترجم بين الكتابة والاصطلاح والهوايّة والاحتراف. المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 2005.

محمّد رشاد الحمزاوي: مشاكل وضع المصطلحات اللغويّة، أشغال ندوة اللسانيات تونس 1981.

محمّد عزّام: منهج التّحليل البنيوي؛ دراسة في النّقد النّقد- تحليل الخطاب الأدبي على ضوء المناهج النّقديّة الحديثة. منشورات اتحاد الكتاب العرب. دمشق. 2003.

محمّد علي الزّركان: الجهود اللغويّة في المصطلح العلمي الحديث. منشورات اتحاد الكتاب العرب. دمشق، 1998.

مصطفى الشّهابي: المصطلحات العلميّة في اللغة العربيّة بين القديم والحديث. ط2 1995.

منذر عياشي: قضايا لسانيّة وحضاريّة. ط1، دار طلاس للدراسات والتّرجمة والنّشر 1991م.

ميلود عبيد منقور: إشكاليّة المصطلح النّقدي؛ مصطلحات السّيميائيّة السّرديّة نموذجا. مجلة التّراث العربي. المجلد 26، العدد 104، اتحاد الكتاب العرب. 2006.

وغليسي يوسف: إشكاليّة المصطلح في الخطاب النّقدي العربي الجديد. منشورات الاختلاف. الدّار العربيّة للعلوم. الجزائر. 2008.

يان مانفريد: عالم السّرد؛ مدخل إلى نظريّة السّرد. ترجمة: أماني أبو رحمة. دار نينوى للدراسات والنّشر والتّوزيع، 2011،

باللغة الأجنبيّة:

- Bakhtine : Esthétique et théorie du roman, traduire,1965 Fr, Paris, Gallimard,1978,
- Didier Julia ; Dictionnaire de la philosophie la Rousse. Paris.

الموقع الإلكتروني:

- إدريس هاني:المشكلة المصطلحيّة كتصدير ردّا على تداوليّة طه عبد الرّحمن *www.kitabat.info/subject.php*

الهوامش:

[1]- ينظر في هذا المقام محمّد إسماعيل بصل: نحو رؤيا لسانيّة لوضع المصطلح مجلة دراسات نقديّة.ع6، .سوريا.1995، ص: 141

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربيّة. دار توبقال للنشر. الدّار البيضاء.ط2 1986 ص: 394.

[3]- ينظر عبود عبده: الأدب المقارن؛ مشكلات وآفاق. مطبعة اتحاد الكتاب العرب. دمشق 1998 ...ص: 191.

[4]- ينظر الموقع الإلكتروني:

إدريس هاني: المشكلة المصطلحيّة كتصدير ردّا على تداوليّة طه عبد الرّحمن.*www.kitabat.info/subject.php*

[5]- ينظر عبد العزيز حمودة: المرايا المحدبة من البنيويّة إلى التّفكيك عالم المعرفة، الكويت 1998 وكذلك كتابه دراسة في سلطة النّص. عالم المعرفة. الكويت. 2003.

[6]- منذر عياشي: قضايا لسانيّة وحضاريّة. ط1، دار طلاس للدراسات والتّرجمة والنّشر 1991م. ص:11.

[7]- رشيد عبد الرّحمن العبيدي: الالسّنيّة المعاصرة والعربيّة مجلة الذّخائر، العدد الأول السّنة الأولى شتاء، 2000م.ص:25.

[8]- مازن الوعر: قضايا أساسيّة في علم اللسانيات الحديث. ص:21.

[9]- رشيد عبد الرّحمن العبيدي: الالسّنيّة المعاصرة والعربيّة. مجلة الذّخائر، العدد الأول السّنة الأولى، 2000. ص:31.

[10]- العبيدي. المرجع نفسه. ص:41.

[11]- ينظر عبد السّلام المسدي: قاموس اللسانيات. الدّار العربيّة للكتاب، تونس. 1984. ص:11 وما بعدها.

[12]- ينظر بالتّفصيل إدريس الطّراح: تحديد مفهوم المصطلح؛ ضمن قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانيّة، إعداد عز الدّين البوشيخي، ومحمّد الوادي، سلسلة النّدوات، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المغرب، 12، 2000، 91/1.

[13]- ينظر بالتّفصيل إلى مجموعة من الباحثين اللسانين الذين استطاعوا إلى حد كبير أن يجسّدوا هذه الحقيقة بشكل مفصّل محاولين في الوقت نفسه أن يقترحوا بعض الحلول لهذا النّوع من الإشكال من مثل: أحمد مختار عمر: المصطلح اللساني وضبط المنهجيّة. مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد 3 مجلد 20، 1989م، ص ص:5- 20.، مازن الوعر: أزمة اللسانيات واللسانيين في الوطن العربي، مجلة

المعرفة، دمشق، العدد 251، 1983م، ص ص:52- 90.، محمّد رشاد الحمزاوي: مشاكل وضع المصطلحات اللغويّة، أشغال ندوة اللسانيات، تونس، 1981. ص:259 وما بعدها.

[14] - قد يظن القارئ المتخصص في مجال الدّراسات اللسانيّة أنّنا أغفلنا كثيرا من الجهات المتعلقة بالمنجز اللساني الغربي في التّقسيم الذي أشرنا إليه، والحق ليس كذلك، فقط لأنّنا حاولنا أن نهتم بهذه التّقسيمات الثّلاث لأنّها تتماشى مع طبيعة التّصوّر القائم في عتبة عنوان البحث من جهة، ومن جهة أخرى أنّ تحديد عدد صفحات البحث لا يسمح أن نتوقف عند جميع التّفرعات اللسانيّة في علاقتها بالحقول المعرفيّة الأخرى، والتي أفرزت فيما بعد عدة حقول؛ وهي في الأصل أنّها كانت ضمن اللسانيات العامة من مثل: علم النّفس الاجتماعي وعلم الاجتماع اللغوي واللسانيات التّطبيقيّة واللسانيات الجغرافيا وهلم جرّا مما يعرفه أهل الاختصاص في هذا المجال المعرفي.

[15] - ينظر الطّاهر ابن عاشور: تفسير التّحرير والتّنوير، دار سحنون للنشر والتّوزيع،تونس،1997م،ص ص :236 - 239.

[16] - ينظر في هذا الصّدد:

Bakhtine :Esthétique et théorie du roman,traduire,,Paris,Gallimard,1978,pp : 39-40 .

[17] - ميلود عبيد منقور: إشكاليّة المصطلح النّقدي؛ مصطلحات السّيميائيّة السّرديّة نموذجا. مجلة التّراث العربي. المجلد 26، العدد 104، اتحاد الكتاب العرب. 2006. ص:49.

[18] - المرجع نفسه. ص: 50.

[19] - المرجع نفسه. ص: 50.

[20] - سلطان سعد القحطاني: النّقد الأدبي في المملكة العربيّة السّعوديّة؛ نشأته واتجاهاته.ط1 الطّائف، النّادي الأدبي. 2ه الموافق 2003. ص ص:206- 207.

[21] - سلطان سعد القحطاني. المرجع نسفه. ص:169.

[22] - ينظر بالتّفصيل مصطفى الشّهابي: المصطلحات العلميّة في اللغة العربيّة بين القديم والحديث. ط 2، 1995. ص:128.

[23] - مصطفى الشّهابي: المصطلحات العلميّة. المرجع السّابق. ص:128.

[24] - محمّد علي الزّركان: الجهود اللغويّة في المصطلح العلمي الحديث. منشورات اتحاد الكتاب العرب. دمشق، 1998. ص:384.

[25] - إشكاليّة المصطلح في الخطاب النّقدي العربي الجديد. ص ص:43.

[26] - المرجع نفسه. ص:43.

[27] - ينظر فريد محمّد: مدخل إلى دراسة المصطلح النّقدي العربي. مجلة اللسان العربي. العدد 69 المغرب، 2012. ص ص:98- 99.

[28]- ينظر عبد السّلام المسدي: قاموس اللسانيات. الدّار العربيّة للكتاب. تونس، 1984. ص:55 وما بعدها.

[29]- ينظر بالتّفصيل عزة محمّد جاد: نظريّة المصطلح النّقدي. الهيئة العامة للكتاب. الجزائر. 2002. ص:61.

[30]- محمّد الدّيداوي:علم التّرجمة بين النّظريّة والتّطبيق. ط، دار المعارف للطباعة. سوسة، تونس 1999. ص:5.

[31]- يمكن العودة في هذا السّياق إلى: مصطفى الشّهابي: المصطلحات العلميّة في اللغة العربيّة بين القديم والحديث. دمشق. المجمع العلمي العربي. 1965.ومحمّد الدّيداوي:التّرجمة والتّواصل.المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء. المغرب، 2009. وأيضا كتابه وهو مهم: منهاج المترجم بين الكتابة والاصطلاح والهوايّة والاحتراف. المركز الثّقافي العربي،الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 2005. وغيرها من الكتب التي تناولت هذا الأمر من جهات متعددة.

[32]- وغليسي يوسف: إشكاليّة المصطلح في الخطاب النّقدي العربي الجديد. منشورات الاختلاف. الدّار العربيّة للعلوم. الجزائر. ط، 2008. ص:11

[33]- عبد الرّحيم محمّد عبد الرّحيم: أزمة المصطلح في النّقد القصصي. مجلة فصول في النّقد الأدبي؛ قضايا المصطلح الأدبي، المجلد السّابع، العدد 3/2، 1987. ص103.

[34]- ينظر في هذا الإطار بالتّفصيل إلى يان مانفريد: عالم السّرد؛ مدخل إلى نظريّة السّرد. ترجمة: أماني أبو رحمة. دار نينوى للدراسات والنّشر والتّوزيع، 2011، وأيضا محمّد عزّام: منهج التّحليل البنيوي؛ دراسة في النّقد النّقد- تحليل الخطاب الأدبي على ضوء المناهج النّقديّة الحديثة. منشورات اتحاد الكتاب العرب. دمشق. 2003. عبد الملك مرتاض: بين التّناص والتّكاتب. مجلة قوافل. النّادي الأدبي، الرّياض، السّعوديّة، العدد السّابع، 1996، وإيكو إمبرتو: السّيميائيّة وفلسفة اللغة. ترجمة: أحمد الصّمعي. المنظمة العربيّة للترجمة. بيروت، لبنان، ط، 2005، وغيرها مما هو معروف في النّقد والسّرد ...

[35]- فاضل ثامر: إشكاليّة المصطلح النّقدي في الخطاب النّقدي الحديث. بيروت.الدّار البيضاء. ط1 1994. ص:12.

[36]- من سورة الفتح الآيّة 29.

[37]- عبد الواحد لؤلؤة:أزمة المصطلح النّقدي،مجلة علامات.1994م. ص:122.

[38]- عبده عبود:التّلقي أم الاستقبال أم التّقبل؟مقدمات منهجيّة لدراسة استيعاب نظريّة التّلقي الأدبي ومنظومتها المصطلحيّة في الوطن العربي،جامعة اليرموك،1994م.ص: 20.

[39]- من سورة المزمل الآيّة5.

[40]- ينظر فاضل ثامر: اللغة الثّانيّة في إشكاليّة المنهج والنّظريّة والمصطلح في الخطاب النّقدي الحديث. بيروت، الدّار البيضاء،ط1، 1994م. ص: 11.

[41]- لقد فضلنا استخدام كلمة تأويليّة مقابل مصطلح(Herméneutique) وهي ترجمة نحسبها دقيقة في شأن المصطلح ونحن بذلك نذهب إلى ما ذهب إليه أستاذنا الفاضل أ/الدّكتور عبد الملك مرتاض حين رأى بأنّ كثيرا من الباحثين العرب من انصاع إلى ترجمة المصطلح في صورته الأصليّة الغربيّة على أساس أنّها ترجمة هجينة ثقيلة. يقول في هذا المقام ما نصّه:« ...وعلى أنّ من النّقاد العرب من ترجم هذا المصطلح إلى العربيّة في صورته الغربيّة بكلّ فجاجة فأطلق عليه (الهرمنيوطيقا) وهو من أقبح ما يمكن أن ينطقه النّاطق في اللغة العربيّة ونحن لا نقبل بهذه التّرجمة الثّقيلة ما دام العرب عرفوا هذا المفهوم وتعاملوا معه تحت مصطلح التّأويل فلم يبق لنا إذن إلاّ أن نستعمل(التّأويليّة) مقابلا للمصطلح الغربي القديم. وإنا لا نرى بتعدديّة هذا المفهوم بالقياس إلى الاستعمالين الاثنين: المصطلح الفلسفي L'herméneutique، والمصطلح النّقديL'interprétation». د/عبد الملك مرتاض: التّأويليّة بين المقدّس والمدنّس. مجلّة عالم الفكر. المجلّد 29. العدد الأوّل الكويت. 2000م. ص:263.

[42]-Herméneutique: c'est une théorie de l'interprétation des signes, une réflexion philosophique sur les symboles religieux, les mythes et, en général toute forme d'expression humain sur le sens de l'émotion, celui d'une ouvre d'art etc.… L'Herméneutique des phénomènes humaines, qui requièrent une interprétation et une compréhension, s'oppose à l'analyse objective des phénomènes de la nature: c'est une notion cardinal de la philosophe moderne, notamment de la phénoménologie existentielle (Heidegger dans L'ETRE ET LE TEMPS, Jaspers, Sartre, P. Ricoueur)L'existence humaine et un signe dont le philosophe doit cherche le sens……voir dans ce contexte Dictionnaire de la philosophie la Rousse. Didier Julia. Paris. Pp: 123-124.

[43]- ينظر عبد السّلام المسدي: المصطلح النّقدي وآليات صياغته.مجلة علامات. 1993م. ص:98.